Journal of Science and Knowledge Horizons
ISSN 2800-1273 | EISSN 2830-8379

The Role of Stimulus Policies in Advancing Investment in Algeria

Ghessier Aicha
PhD Student, University of Algiers, Algeria
Email: ghessieraicha17@gmail.com

Date of Submission: 16/04/2022
Date of Acceptance: 18/05/2022
Date of Publication: 01/06/2022

Abstract:
Algeria's policy focuses on creating an investment-friendly climate by offering various facilities, advantages, and guarantees to attract investments. This is aimed at supporting the development process and benefiting from opportunities such as the transfer of production elements like labor, capital, and technology. These factors contribute to reducing production costs, improving product quality, and diversifying outputs. The policy also seeks to remove administrative, customs, tax, commercial, and financial barriers to investment.
This study explores the question: Do stimulus policies play a role in advancing investment in Algeria? To address this, we rely on descriptive and analytical methods, examining the concept of investment, its types, and its role in economic development. We also analyze the evolution of investments in Algeria and other developing countries. The objectives of this study include encouraging both local and foreign capital to flow into the Algerian market by creating a secure and reassuring investment climate. By attracting foreign capital, especially in foreign currencies, Algeria can reduce its reliance on external borrowing and ease the pressure on its balance of payments. The study concludes that while existing incentives are helpful, more political incentives are needed to keep pace with global standards.
Keywords: policies, motivation, investment, development, Algeria.

Corresponding Author: Ghessier Aicha

Journal of Science and Knowledge Horizons

ISSN 2800-1273-EISSN 2830-8379

دور التحفيز سياسات في دفع عجلة الاستثمار في الجزائر

The role of stimulus policies in advancing investment in Algeria

قصير عائشة، *[1]ghessier aicha،
ghessieraicha17@gmail.com

طالب دكتوراه جامعة الجزائر (الجزائر)

تاريخ ارسال المقال:2022/04/16	تاريخ القبول:2022/05/18	تاريخ النشر: 2022/06/01

*المؤلف المرسل قصير عائشة

الملخص:

إن السياسة الجزائر تهيئ مناخ وبيئة استثمارية والمتمثلة في منح التسهيلات والمزايا والضمانات المتعددة لجذب الاستثمارات إليها لتشارك في عملية التنمية والاستفادة كذلك من فرص إنتقال عناصر الإنتاج من عمل ورأس مال وانتقال التكنولوجيا والمهارات الإنتاجية... آلتي تسمح بتدني تكاليف الإنتاج وتحسين نوعية المنتوجات وتنويعها، و أيضا إزالة كل القيود الإدارية والجمركية و الجبائية والمعاملات التجارية والمالية .و لتناول هذا الموضوع نطرح عدة أسئلة يمكن أن تفسر وتعطي نظرة شاملة عن الموضوع كمايلي :هل لسياسات التحفيز دور في دفع عجلة الاستثمار في الجزائر؟ لمعالجة موضوع البحث، سنعتمد على المناهج المستعملة في البحوث العلمية المهره، حيث سنعتمد على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي ، كمفهوم الاستثمار وأنواعه ومجلاته وأهميته في التنمية الاقتصادية، وكذا تحليل ووصف تطور الاستثمارات في الجزائر والدول النامية. نحاول من خلال هذه الدراسة الوصول إلى مجموعة من الأهداف يتمثل في تشجيع رأس المال المحلي والأجنبي، للتدفق داخل السوق الجزائرية، من خلال خلق مناخ استثماري جيد يوفر الطمأنينة للمستثمر ويؤمن مخاطره، وخاصة أن انسياب الأموال من الخارج في شكل عملات أجنبية يلعب دوراً أساسياً في خفض معدلات الاقتراض الأجنبي، وبالتالي تخفيف العبء على ميزان المدفوعات .ضرورة تقديم مزيد من الحوافز السياسية لأن ما هو مقدم حاليا مازال مرتفعا مع ما هو سائد على المستوى العالمي.

الكلمات المفتاحية :سياسات – التحفيز – عجلة الاستثمار –الجزائر.

مقدّمة:

اهتمام الجزائر بتهيئة مناخ وبيئة استثمارية والمتمثلة في منح التسهيلات والمزايا والضمانات المتعددة لجذب الاستثمارات إليها لتشارك في عملية التنمية والاستفادة كذلك من فرص إنتقال عناصر الإنتاج من عمل ورأس مال وانتقال التكنولوجيا والمهارات الإنتاجية... آلتي تسمح بتدني تكاليف الإنتاج وتحسين نوعية المنتوجات وتنويعها، و ايضا إزالة كل القيود الإدارية والجمركية والجبائية والمعاملات التجارية والمالية .

وفي إطار تصميم الدولة للحوافز و الاعفاءات الضريبية،بهدف جذب و تحفيز رؤوس الأموال دولياً ومحليا،ضمن بيئة الاستثمار العالمية،والحوافز السائدة فيها في ظل منافسة الدول في جذب وتحفيز الاستثمار العالمية، والحوافز السائدة فيها في ظل منافسة الدول في جذب وتحفيز الاستثمار.

ومن ثم أصبح منح الحوافز و الإعفاءات الضريبة، ضرورة ملحة ومن العوامل المؤثرة والفعالة على جذب وتحفيز الاستثمارات الأجنبية،واحتفاظ وتدعيم الاستثمارات المحلية .

وهذا يعني أن هناك حاجة ماسة إلى إعادة النظر في منظومة السياسة الإستثمارية ، والقوانين المحددة والمنظمة لها لتلائم التطورات الحاصلة في الاقتصاديات العالمية والظروف الداخلية،لتشكيل استراتيجية تنموية مستدامة وقوية ذات نتائج ملموسة في مداها المتوسط والطويل .

تتجلى **أهمية البحث** في النقاط التالية :

1 _التحول الاقتصادي الهام الذي عرفته الجزائر نحو اقتصاد السوق، ومن ثمّ فإن الانفتاح على الاستثمار الأجنبي والمحلي يعتبر من مقتضيات الإصلاحات الاقتصادية الحديثة في الجزائر، التي تعالج الظروف الاقتصادية الصعبة التي تمر بها البلاد، مظاهرة البطالة وازدياد الفقر وانخفاض القدرة الشرائية للمواطن، فالاستثمار يساهم في خلق فرص عمل والرفع من النمو الاقتصادي .

2 _تعريف المستثمرين الأجانب والمحليين بمناخ الاستثمار في الجزائر والتحفيزات المقدمة، خاصة في ظل الأوضاع الاقتصادية الدولية الراهنة، التي انفتح فيه العالم على الاستثمار الأجنبي والتجارة الدولية، ووجود المنافسة الشديدة بين الدول لاحتلال أسواق الدول الأخرى، في ظل اتفاقات المنظمة العالمية للتجارة .

3 _معرفة مستوى نجاح سياسة التحفيز الاستثمار في تقليص البطالة على المستوى المحلي.

نحاول من خلال هذه الدراسة الوصول إلى مجموعة من **الأهداف** يتمثل أهمها فيما يلي :

1 _تشجيع رأس المال المحلي والأجنبي، للتدفق داخل السوق الجزائرية، من خلال خلق مناخ استثماري جيد يوفر الطمأنينة للمستثمر ويؤمن مخاطره، وخاصة أن انسياب الأموال من الخارج في شكل عملات أجنبية يلعب دوراً أساسياً في خفض معدلات الاقتراض الأجنبي، وبالتالي تخفيف العبء على ميزان المدفوعات .

2 _تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر، من خلال سياسة التحفيز على الاستثمارات، ووضع إستراتيجية لمناخ استثماري ملائم، ينافس دول المنطقة في اجتذاب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية، وإيجاد تقارب بين أهداف وسياسة كل من المستثمر والدولة المضيفة (الجزائر .)

وعلى ضوء ما تقدم تتمثل إشكالية بحثنا في دراسة وتقييم مامدى آثار سياسات التحفيز الاستثماري المنتهجة في الجزائر في ظل التوجهات التنموية للسياسات الاقتصادية والمالية على الاقتصاد وهذا من خلال القوانين والاتفاقات المدعمة لذلك، و لتناول هذا الموضوع نطرح عدة أسئلة يمكن أن تفسر وتعطي نظرة شاملة عن الموضوع كمايلي :

- هل لسياسات التحفيز دور في دفع عجلة الاستثمار في الجزائر؟

الأسئلة الفرعية:

1 _ ماهي السياسات التحفيزية المطبقة والمبرمجة في المرحلة المدروسة من خلال القوانين والسياسات؟

2 _ مامدى نجاحه وفعالية السياسات التحفيزية من خلال تقييم الاستراتيجية التنموية؟

الفرضيات:

- لسياسات التحفيز دور في دفع عجلة الاستثمار في الجزائر

الفرضيات الفرعية:

1 _إن أساس جذب وزيادة الاستثمارات المحلية والدولية في الجزائر هو ضرورة توفير مناخ استثماري ملائم من خلال القوانين والبرامج والاتفاقات .

2 _إن فعالية السياسات و نجاعتها تتوقف على مدى تقييمها ضمن استراتيجية تنموية.

المنهج المتبع: لمعالجة موضوع البحث، سنعتمد على المناهج المستعملة في البحوث العلمية المهره، حيث سنعتمد على **المنهج الوصفي** و**المنهج التحليلي** ، كمفهوم الاستثمار وأنواعه ومجلاته وأهميته في التنمية الاقتصادية، وكذا تحليل ووصف تطور الاستثمارات في الجزائر والدول النامية .تم إعتماده في هذه الدراسة تهدف الإحاطة بجميع جوانب سياسات التحفيز على الاستثمار في الجزائر والتعمق فيها وكذا تحديد الدور الذي تلعبه سياسة التحفيز على صعيد التنمية المحلية.

المبحث الأول: الإطار النظري والدراسات السابقة:

يعتبر الاستثمار من المصطلحات الشائعة الاستعمال ،فتعريفها أخذ من طرف الإقتصاديين الماليين في نهاية القرن 19 بداية و بداية القرن20 حيث نشأت من خلالها عدة تعاريف منها:

المطلب الاول: مفهوم الاستثمار

أ.لغة: ثمر الشهر، حمل الشجر، وأنواع المال والولد،ثمرة القلب،الثمر هو الناتج الذي يطرحه الشجر والولد ينتجه الأب، والثمر أنواع المال وجمع الثمر ثمار، فيقال يثمر الشجر أي يطهر ثمره وتثميره والمصدر تثمير أي تكثير واستثمار، ويقال تستثمر أي تقطف،اذ أن الشخص وظف ماله في عمل مشروع معين وذلك لزيادة دخله.

ب.اصطلاحا :الاستثمار اصطلاحا يراد به معنى يوضحه السياق الذي يراد فيه ليأخذ معنا معناه،الخاص فيه كالاستثمار الصناعي أو الزراعي أو التجاري أو المالي أو غيره ،لذا فمن المفروض أن نحدد مفهوم الاستثمار اقتصاديا ثم من الناحية القانونية والمحاسبية [1].

المطلب الثاني:مفهوم الاستثمار اقتصاديا

هو توظيف أو استخدام لرأس المال ليكون منتجا،أو هو توجيه المدخرات إلى مجالات إنتاجية تسد حاجة اقتصادية من ناحية وتوفر عائد من نوعية أخرى،ويعرف الاقتصاديون الاستثمار بأنه تكوين رأس المال واستخدامه بهدف تحقيق الربح في الأجل القريب أو البعيد،بشكل مباشر أو غير مباشر،بما يشكل إنشاء نشاط إنتاجي،أو توسيع طاقة إنتاجية قائمة أو حيازة ملكية عقارية وإصدار أسهم،وشرائها من الآخرين.[2]

(محمد صالح الحناوي ،1937,ص2)أو إنه كل إنفاق عام أو خاص يؤدي إلى زيادة حقيقية في سلع أو عناصر أو خدمات الإنتاج،كما يعرف أنه التضحية بأموال حالية في سبيل الحصول على أموال مستقبلية.

1.مفهوم الاستثمار من الناحية القانونية

إن مفهوم الاستثمار من الناحية القانونية يمكن تأشيره من خلال استخدام مصطلح الاستثمار للدلالة على تخصيص الأموال لشراء أسهم وسندات تعود إلى شركات خاصة أو عامة لاجال طويلة بهدف تحقيق عائد، وإن جانباً من الفقه يعد الاستثمار المالي توظيف الأموال المدخرة للحصول على دخل منها،ويشمل هذا الاستثمار،استثمار المعارف والمؤسسات المالية لأموالها بإقتناء الأوراق المالية (الأسهم والسندات) وغيرها للأغراض المختلفة،او للاحتفاظ بها كموجودات أو للمتاجرة بها بالوسائل المختلفة . أما التوظيف المالي في ذات القانون،فهو توظيف بأموال لا علاقة لها بالنشاط المهني لمن يتعامل فيها ويتوقع زيادة قيمة هذه الأموال

مستقبلاً.[3] ومن الفقهاء من يذهب عند تحديده لمفهوم الاستثمار المالي من المفاهيم القانونية للحقوق، حيث يؤشر بأن الاستثمارات المالية عبارة عن حقوق مالية تنشأ بين الناس،ويمكن تمثيل هذه الحقوق بأوراق تسمى الأصول المالية.

في حين يرى بعض الآخر من الفقهاء أن الاستثمار المالي هو المعيار القانوني للاستثمار بصفة عامة،وذلك عندما يتجهون إلى تصنيف وتمييز أنواع الاستثمار وحجتهم في ذلك أنه ينظم عملية انتقال الحقوق والأصول المالية بين الأفراد والشركات والدولة على أن تبقى الطاقة الإنتاجية ثابتة وذلك لأن عملية انتقال الحقوق أو الأصول لا يتبعها زيادة في رأس مال المال الحقيقي إلا إذا اتفق على ذلك، و زيادته بعد الحصول عليه.[4]

3.1.المفهوم المحاسبي للاستثمار، تتمثل الاستثمارات في تلك الوسائل المادية والقيم غير المادية ذات المبالغ الضخمة التي المؤسسة أو أنشأتها لا من أجل بيعها بل لاستخدامها في نشاطها لمدة طويلة،اذن الاستثمار المحاسبي هو كل سلعة منقولة أو عقار أو سلعة معنوية أو مادية متحصل عليها ومنتجة من قبل المؤسسة.

من خلال ما سبق نلاحظ تعدد المفاهيم الاستثمار ويمكن تلخيصها فيما يلي _ :

الاستثمار هو التخلي عن أموال يمتلكها الفرد في لحظة معينة لفترة معينة من الزمن وربطها بأصل أو أكثر من الأموال التي يحتفظ بها لتلك الفترة الزمنية بقصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلية.

الاستثمار هو توظيف المال بهدف تحقيق العائد أو الدخل أو الربح والمال عموماً قد يكون الاستثمار على شكل مادي ملموس أو غير مادي.حيث أن الشكل المادي يتمثل في البنايات،السلع المعمرة،معدات ..... إلخ،وبشكل غير مادي يتمثل في النقود والودائع تحت الطلب والأسهم بأنواعها .

يقوم الاستثمار على التضحية بإشباع رغبة استهلاكية حاضرة،وليس مجرد تأجيلها فقط كما هو الحال بالنسبة للادخار،وذالك أملا في الحصول على إشباع أكبر في المستقبل. (طاهر حيدر جردان ،1997,ص13)

2.الاستثمار و مصطلحاته متداخلة: هنآك عدة مصطلحات متداخلة مع الاستثمار نذكر منها .

أ. الادخار: هو عرض أموال الإنتاج، حيث يلتقي مع الاستثمار في كونهما تعليق استخدام النقود أو الأموال المتاحة بغرض الحصول على عائد مالي لاستخدامه في منافع مستقبلية[5] .

التوظيف، يعني استخدام لأفراد أو المؤسسات لجزء من الدخل الذي ينفق على الاستهلاك في الأنشطة البعيدة لمن تخصصهم تدر عليهم دخلا، ويختلف التوظيف عن الاستثمار في عدم ارتباطه المباشر بعملية الإنتاج ،فالحصول على أعلى دخل من تشغيل المدخرات يمثل الهدف الرئيسي والمباشر من عملية التوظيف[6].

ب .المضاربة: هي تبني العلاقة المتناسبة بين العوائد والمخاطر،ومن ثم البحث عن المنافع السريعة،حيث تكون هنا المحاولة الدائمة لتعويض العوائد .ومنه يمكن تحديد أهم الفروق الرئيسيه بين الاستثمار والمضاربة كالآتي .

ج.الأفق الزمني للعملية: حيث يركز المضـــارب على الأجل القصـــير لتحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح الرأسمالية وفي أقصر فترة زمنية ممكنة،بينما يركز المستثمر على الأجل الطويل،ويهتم بتحقيق أكبر عائد سنويا من استثماره بأطول مدة .

د.موضوع التركيز في القرار: يقوم المضارب بالتركيز في قراراته على موعد الاستحقاق بينما يركز المستثمر في قراراته على العائد . الاســـتعداد لتحمل المخاطرة،يكون المضـــارب على اســـتعداد لتحمل درجات عالية في المخاطرة تفوق كثيرا آلتي يقلبها المستثمر الفعلي نوع الربح الذي يسعى له كل منهما:يسعى المضارب لتحقيق أرباح رأسمالية سريعة بينما يهدف المستثمر إلى تحقيق أرباح إيراديه مستمرة لأجل طويل كما ان للاستثمار أهمية بالغة في تحرك النشاط لاقتصادي أو هذا راجع إلى استيراتيجية الاستثمار التي لها أبعاد اقتصادية على المدى الطويل.

3.بيئة الاستثمار :

اختلف المفكرون في تحديد بيئة او مناخ لإســـتثمارا لكن يمكننا ان نعرفه بأنه مجمل الظروف المكونة للمحيط الذي يتم فيه مسار لإستثمارا والذي يتاثر بهذه الظروف سلبا او إيجابا على الفرض نجاح المشاريع لإستثمارية و بالتالي على حركة وتوجه لإستثمارت ،وهي تشمل الظروف السياسية و لامنية و لاقتصادية والقانونية او هي ما تعكش ثقة المستثمر في المؤسسات الدولية، وما تتميز به من استقرار ومررنة وفعالية، وكذا قون السوق وآليته والفرض المتاحة ،فهذه العناصر ضرورية لنجاح لإستثمار اومن هذا المنطلق لديناء.

أ–العامل السياسي:له اهمية كبيرة في عملية التنمية ،فالهيكل السياسي القانوني يسمى بهيكل المقومات الأساسية إذ يبين الفلسفة التي يقوم عليها الحكم الديمقراطي فكلما زادا ستترار اهذا الهيكل ساعد ذلك على النمو الإقتصادي ،فاشعور بعدم الإطمتنان يعرقل لإستثمارات ، وخاصة الطويلة في الأجل إضافة بهذا إنسجال على هروب لأموال الى الخارج.

ب–العامل القنوني: حتى تتمكن الدولة من تنفيذ سياستها في مجال الإستثمار تقول بإصدار نصوص تشريعي وتنظيمية أو ذلك لتنظيم العلاقات بين المستثمرين ،وكذلك تقرب المستثمر من الإدارة العامة والتي تمثل الدولة او جماعاتها والمحلية طبقا للدستور وقوانين الجمهورية السياسة المفعول في كنف الحرب المشروعية .

ج_ العامل الاقتصـــادي والبنية التحتية: تعد الجزائر ثاني أكبر دولة في إفريقيا مســـاحة، فهي تملك رقعة جغرافية شاسعة وبنى تحتية تتمثل في مطار دولي وعدة مشاريع كبرى ، أما فيما يخص اقتصاد السوق فقد اعتمدت الدولة مجموعة من الإصلاحات تهدف لإعطاء حركية أكبر لآليات السوق وتشجيع الاستثمار الأجنبي كان أساسا بتحرير الاسعار،والتجارة الخارجية منذ جانفي 1995وبذلك تتفرع السلطات العمومية في توفير المرافق العامة وتهيئة البنية التحتية[7] .

وعرفت البلاد منذ 1999نهضـــة تنموية من خلال مخطط دعم النمو الاقتصـــادي (2004الى2009) نتيجة لخروج الدولة من الضائقة المالية التي كانت تعاني منها منذ سنة 1986واستطاعت تغيير وجه البلد في كثير من المناطق من خلال إنجاز مؤسسات جديدة ومرافق عامة .(مراد بلكعيات ،2015,ص33)

الدراسات السابقة:

إن موضوع الاستثمار كحقل للدراسة ليس بجديد، ولكن الجديد هو التحفيزات وتهيئة المناخ البيئي الداخلي والخارجي الجديد للاستثمار، تحت لواء العولمة والمتغيرات العالمية الراهنة، التي أعطت هذا الموضوع أبعادا جديدة، فوفقا لمعلومات الباحثة لاتوجد دراسة حديثة لسياسة الاستثمار في الجزائر مرتبطة بالتطورات العالمية الراهنة.

1-الدراسة الأولى: ومن بين الرسائل الجامعية التي تناولت موضوع الاستثمار، رسالة دكتوراه الدولة للأستاذ "محمد بلقاسم حسن بهلول" من جامعة الجزائر لعام 1986 ، والتي تناولت،" لاستثمار و إشكالية التوازن الجهوي في الجزائر "،حيث كانت الدراسة محلية فقط، ولم يربطها بالوضع العالمي في تلك الفترت .

كما أن تحليله للاستثمار كان يعتمد على الفلسفة الماركسية

2 _ الدراسة الثانية: للطالب ياسر يحي عطية إبراهيم"

تحت عنوان " قدرة الأقتصاد المصري على استيعاب لأستثمار المحلية والاجنبية مع المقارنة بدول جنوب شرق آسيا "ولكن هذه الرسالة اقتصرت فقط على مصر وبعض الدول لأسيوية

هناك رسالة دكتوراه دولة أخرى، مقدمة بكلية التجارة بجامعة عين شمس – بمصر سنة 2001 ،"

3 _ الدراسة الثالثة: عبد الله منصوري

تحت عنوان "السياسات النقدية و الجبائية لمواجهة إنخفاض كبير في الصادرات – حالة اقتصاد صغير مفتوح2006 :،"

تنطلق هذه الدراسة من طبيعة تفاعل اقتصاد صغير مفتوح مع حالة تدهور في شروط التبادل، وتظهر الاشكالية في رد فعل السياسات الاقتصادية لاستعادة التوازن (الداخلي والخارجي)، حيث تقدم الدراسة أطروحة أساسية تتلخص في كون السياسة

الاقتصادية المثلى في الجزائر هي التي تمكن من تحويل ريع المحروقات إلى أصول منتجة بديلة تحقق استدامة للدخل، و انصافا للأجيال القادمة .

كما توصلت إلى ضرورة تحقيق مزيج سياسات اقتصادية تتسم بالمتانة، و الاستمرارية مع معاملة المحروقات كثروة وليس كدخل،والحذر من التركيز على القطاع النفطي على حساب قطاعات الانتاج الحقيقي.

4 _ الدراسة الرابعة: دراسة " يوسفي نور الدين"

حول موضوع الجباية المحلية ودورها في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر وفي هذا السياق تناول الباحث الإشكالية التالية :

*ما هو واقع الجباية المحلية في الجزائر؟ وماهية السبل الكفيلة بتفعيل دورها في التنمية المحلية ؟

وقد توصل في نهاية البحث إلى عدة نتائج من بينها أن التنمية المحلية لا تتطلب مبالغ مالية ضخمة فقط لتحقيق أهدافها وانما تتطلب إلى جانب ذلك إدارة كفؤة وفعالة وجهاز فني مؤهل ومدرب ومساندة حكومية وشعبية واعية ومخلصة .

– الخطط والبرامج ذات البعد الوطني والتسيير المركزي المخططات البلدية للتنمية تبقى بعيدة عن التكفل بالاحتياجات المحلية الخاصة وتعجز عن تحقيق التوازن الجهوي.

5 _ الدراسة الخامسة: عبد العالي بورويس

بعنوان :دور النظام الجمركي في تحرير التجارة الخارجية رسالة ماجستير، غير منشورة باللغة العربية، معهد العلوم – / حالة الجزائر(1997-1996) الإقتصادية، جامعة الجزائر.

لقد حاول الباحث في دراسته إبراز دور النظام الجمركي الجزائري في تحرير التجارة الخارجية، و تعديل أدواته المستعملة في ظل التحولات الإقتصادية على المستويين الداخلي و الخارجي، لكي يساهم في ترقية و تطوير النشاطات التجارية و الصناعية بما يضمن الإندماج في الإقتصاد العالمي، مع تسليط الضوء فقط على القيود التعريفية ، القيود غير التعريفية مع الأنظمة الجمركية الإقتصادية دون التطرق إلى عناصر أخرى من بينها القيمة الجمركية و أهميتها ، قواعد المنشأ ، المنازعات الجمركية و غيرها...

المبحث الثاني: الطريقة والإجراءات

إن لجوء معظم الدول إلى سياسة التحفيز الضريبي بهدف التأثير على الاستثمار يتجلى من خلال سلسلة الإعفاءات الجبائية الممنوحة مقابل الالتزام بتنظيم الاستثمارات وتوجيهها، وفي ظل ذلك فإن الدولة في تصميمها للحوافز بهدف جذب رؤوس الأموال الأجنبية والمحلية لابد أن تأخذ بيئة الاستثمار العالمية في ظل التنافس القائم خاصة الدول النامية وحتى المتطورة لجذب الاستثمارات الذي أصبح حاجة ملحة لتطوير وإحداث التنمية الاقتصادية.

المطلب الاول: أثر الحوافز في جذب الاستثمار في الجزائر:

لمعرفة أثر الحوافز الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر يجب إتباع الخطوات التالية:

مقارنة بين الحوافز الضريبية المقدمة من طرف الجزائر وتونس :منذ أن باشرت السلطات الجزائرية الإصلاحات الاقتصادية والتوجه نحو اقتصاد السوق، تم تعديل العديد من القوانين التي تصب في هذا الإتجاه، ويعتبر قانون ترقية الاستثمار الصادر في نهاية 1993 أحد 12 خلف نتائج سلبية، حيث أن / أهم هذه القوانين، ولكن المرسوم التشريعي رقم93 التجربة دّلت على بعض النقائص والقصور فيها، طالما أنه لم يحقق ماكان منتظرا منه، رغم الضمانات والحوافز التي قدمت فيه، إذ بين مجموع الملفات المودعة لدى الوكالة الوطنية لترقية التي بلغ عددها 48 ألف من سنة 1993 حتى سنة 2001 تم تجسيد (A.N.D.I) الاستثمار % 10 فقط .

لذلك جاء الأمر رقم 03/ 01 المتعلق بتطوير الاستثمار في ثوب جديد ليعزز الحوافز ويشجع على المزيد من الاستثمارات ويتفادى بطبيعة الحال ما وقع فيه المرسوم التشريعي رقم12/93من مآخذ.

وفي محاولة لمعرفة مكانة الحوافز الضريبية الممنوحة في الجزائر بما هو سائد دوليا، فضلنا إجراء مقارنة على الأقل بإحدى دول الجوار وهي تونس والحكمة من هذا الإختيار هي أن تونس دولة عربية وهي في نفس الوقت دولة نامية مثلها مثل الجزائر، هذا بالإضافة أن التجربة التونسية تعد من التجارب الناجحة في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر حيث لعب قانون الاستثمار رقم 93 لسنة 1993 دورا بارزا في هذا المجال

وسيتم فيما يلي عرض الحوافز الضريبية المقدمة من طرف الجزائر وتونس ثم المقارنة بينهما.

الحوافز الضريبية المقدمة من طرف الجزائر في ضوء الأمر رقم 03 /01 المؤرخ في 20 أوت 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار :استنادا إلى المادتين 09 و 10 من الأمر 01-03 منح المشرع الجزائري صنفين من المزايا، أدرجها ضمن النظامين:النظام العام والنظام الاستثنائي (الخاص)، ذلك أنه إلى جانب استفادة المستثمر من الحوافز الجبائية والجمركية المنصوص عليها في إطار النظام العام، فإنه يستفيد في إطار النظام الاستثنائي من مزايا وإعفاءات خاصة، لاسيما عندما يستعمل تكنولوجيا خاصة من شأنها المحافظة على البيئة، وحماية الموارد الطبيعية، وإدخال الطاقة، والمساعدة على تحقيق تنمية شاملة.

وفيما يلي إيجاز لأهم الحوافز الضريبية، وشبه الضريبية والجمركية الممنوحة للمستثمرين.

النظام العام للحوافز :يقوم هذا النظام على منح الإمتيازات على أساس السياسة الوطنية للاستثمار وتهيئة الإقليم، وتقتصر المزايا الممنوحة للمستثمرين في هذا النظام على المراحل الأولى لإنجاز المشروع وبداية تشغيله.وتستفيد الاستثمارات من:

- تطبيق النسبة المخفضة في مجال الحقوق الجمركية فيما يخص التجهيزات المستوردة والتي تدخل مباشرة في إنجاز المشروع.
- الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.
- الإعفاء من رسم نقل الملكية فيما يخص كل المقتنيات العقارية التي تمت في إطار الاستثمار المعني.

نظام الاستثناءات :يتم منح الامتيازات في نظام الاستثناءات على أساس مرحلتين وهي مرحلة بدء الإنجاز للاستثمار، ومرحلة الانطلاق في الاستغلال، وهذا كما هو موضح فيما يلي:

في مرحلة بدء الإنجاز للاستثمار :تستفيد الاستثمارات المعنية من:

- الإعفاء من دفع حقوق نقل الملكية بعوض فيما يخص كل المقتنيات العقارية التي تتم في إطار الاستثمار.
- تطبيق حق ثابت في مجال التسجيل بنسبة 0.2 % فيما يخص العقود التأسيسية والزيادات في رأس المال.

فيما يخص السلع والخدمات التي تدخل – **TVA** الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة مباشرة في إنجاز الاستثمار، سواء كانت مستوردة أو مقتناة من السوق المحلية، وذلك عندما تكون هذه السلع والخدمات الموجهة لإنجاز عمليات تخضع للضريبة على القيمة المضافة.

- تطبيق النسبة المخفضة في مجال الحقوق الجمركية فيما يخص السلع المستوردة والتي تدخل مباشرة في إنجاز المشروع.

في مرحلة انطلاق الاستغلال :بعد معاينة انطلاق الاستغلال، تمنح المزايا التالية:

- الإعفاء لمدة عشر (10) سنوات من النشاط الفعلي من الضريبة على أرباح الشركات، ومن الضريبة على الدخل الإجمالي على الأرباح الموزعة، ومن الدفع الجزافي، ومن الرسم على النشاط المهني.

المطلب الثاني:الحوافز الاستثمارية المقدمة من طرف تونس :

تضمن التشريع التونسي الحوافز الاستثمارية التالية

- أغلب القطاعات معفاة من الرسوم الجمركية فيما يخص المواد والتجهيزات التي ليس لها مثيل مصنوع محليا.
- توقيف العمل بضريبة القيمة المضافة ورسوم الاستهلاك بالنسبة للتجهيزات المصنوعة محليا.
- يمكن للمؤسسات المصدرة كليا أن تستورد بكل حرية المواد اللازمة لإنتاجها بشرط
- التصريح (الإقرار) بها لدى مصلحة الجمارك ويقوم هذا التصريح مقام سند الإعفاء.

تنتفع المؤسسات التي تحقق عملية تصدير بشرط مسك محاسبة قانونية طبقا لأحكام المجلة التجارية-:

- استرجاع الرسوم الجمركية والرسوم ذات الأثر المماثل المستخلصة على المواد الأولية والمواد نصف المصنعة المستوردة أو التي يتم اقتناؤها من قبل المؤسسة بالسوق المحلي لصنع مواد ومنتجات معدة للتصدير.
- استرجاع الرسوم الجمركية والرسوم ذات الأثر المماثل المستخلصة على مواد التجهيز المستوردة وغير المصنوعة محليا بعنوان الحصة المصدرة.
- يمكن للمؤسسات الصناعية المنتجة لمواد التجهيز (السلع الرأسمالية) أن تنتفع بالمواد لأولية و المنتوجات أو اللوازم المعدة لصناعة هذه المواد والتي ليس لها مثيل مصنوع محليا بنفس الإعفاءات المطبقة على مواد التجهيز المستوردة على حالها.

مقارنة الحوافز الاستثمارية المقدمة من طرف الجزائر وتونس :

بعد عرض مختلف الحوافز الضريبية الممنوحة في الجزائر وتونس، سنقوم بمقارنة بينهما من خلال العناصر التالية:

- فيما يتعلق بحافز الإعفاء من ضرائب الدخل وضرائب الأرباح على الشركات :نجد أن الجزائر هي الأضعف وبمدة إعفاء من ضرائب الدخل وضرائب الأرباح على الشركات تقدر ب 10 سنوات من النشاط الفعلي، وهذا خاص بالمشاريع الاستثمارية التي تكون في مرحلة الإستغلال وتندرج ضمن النظام الإستثنائي ، حيث تونس أفضل حيث تتمتع مجموعات كبيرة من المشاريع لإعفاء لمدة 10 سنوات وبنسبة 50 % لمدة غير محددة.

بالنسبة لحافز الإعفاء من الرسوم الجمركية :نجد في تونس الإعفاء من الرسوم الجمركية لكافة القطاعات فيما يخص المواد غير المصنوعة محليا وهذا بهدف حماية المنتوج التونسي ، أما في الجزائر فيتم تطبيق النسبة المخفضة في مجال الرسوم الجمركية طبقا للأمر رقم. 03□□01ومنه فالجزائر فهي الأضعف من حيث حافز

الإعفاء من الرسوم الجمركية .بالنسبة لحافز تطبيق نظام الاستهلاك(الاهتلاك :)نجده مطبق في كل من الجزائر وتونس، مع أفضلية لهذه الأخيرة حيث ذكر التشريع التونسي نظام الاستهلاك المستخدم وهو الاستهلاك المتناقص وما يتميز به من إمتيازات ضريبية حيث يمكن المؤسسة من دفع ضرائب أقل خاصة في السنوات الأولى من نشاطها وهذا نتيجة الحجم الكبير لأقساط الاهتلاك حسب النظام المتناقص، بينما في الجزائر فيتم تطبيق نظام الاستهلاكات دون الإشارة إلى نوعه(هناك ثلاثة أنظمة للاستهلاك في الجزائر وهي المتناقص، والمتزايد، والثابت.)

بالنسبة لحافز السماح بترحيل الخسائر :نجده مطبق في الجزائر وغير مطبق في تونس .بالنسبة لحافز الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة :في تونس يتم توقيف العمل بضريبة القيمة المضافة بالنسبة للتجهيزات المصنوعة محليا، أما في الجزائر فيتم الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار في النظام العام وكذلك في النظام الإستثنائي.

بالنسبة لمدى استخدام أسلوب الحوافز الضريبية الموجهة نحو تشجيع قطاعات معينة :في تونس نجد توجيه الحوافز الضريبية إلى المشاريع الخاصة بالتنمية الفلاحية، وبالتنمية الجهوية، والمشاريع ذات الأداء التصديري، وكذلك المشاريع السياحية، أما في الجزائر فإن توجيه الحوافز بصفة عامة والحوافز الضريبية يطفو عليه الغموض، بحيث رغم وجود نظام الحوافز الإستثنائي والذي يتعلق بالمشاريع الاستثمارية التي تنفذ في المناطق التي تحتاج تنميتها إلى مساهمة خاصة من جانب الدولة، وكذلك المشاريع التي تكون لها أهمية خاصة من جانب الدولة، غير أن المشرع الجزائري لم يذكر قطاعات بعينها مثلما فعل المشرع التونسي الذي أشار بوضوح إلى القطاع الفلاحي والقطاع السياحي.

المطلب الثالث: نتائج الدراسة (التحليل والمناقشة)

الحوافز السياسية وعلاقتها بتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وتونس:بعد الوصول إلى النتيجة التي مفادها، أن الحوافز الضريبية الممنوحة في تونس أفضل من نظيرتها في الجزائر، نريد في هذه الجزء من الدراسة معرفة مدى التناسب بين الحوافز الضريبية وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدين.

الجدول رقم (01): مقارنة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وتونس للفترة (2000-2005) الوحدة :ملايين الدولارات

الدول	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
الجزائر	438	1196	1065	634	882	1081	1795
تونس	779	486	821	58	639	728	3312

المصدر: (2004-2006) ;world investment report ,Transnathonal Corporations Extractive Industries and Development, ,United Nation, 2007,p251.
(2000-2003) ; world investment report ,The Shift Towards Services, ,United Nation, 2004,pp367-368.

من خلال الجدول رقم (01) يتضح مايلي:

-رغم أن الحوافز الضريبية الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في تونس أفضل من نظيرتها الممنوحة في الجزائر، إلا أن حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر أكبر من التدفقات الواردة إلى تونس خلال أغلب سنوات الدراسة، وهذا ما يؤكد النتائج التي توصلت إليها الدراسات السابقة بشأن الأثر الضعيف للحوافز الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

-حتى تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر المقدر ب 1196 مليون دولار المحقق في سنة2001 وهي السنة التي توافق إصدار الأمر رقم/ 01/03 وما انطوى عليه من حوافز ضريبية، وكذلك التدفق المحقق في سنة 2002 والمقدر ب 1065 مليون دولار تحقق بفضل بيع رخصة الهاتف النقال لشركة أوراسكوم المصرية، وخوصصة شركة الصناعات الحديدية بالحجار، لشركة إسبات الهندية، فهي بهذا الشكل ليست نابعة من تحسين في مناخ الاستثمار التي تعتبر الحوافز الضريبية جزءا منه والدليل على ذلك إنخفاض تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في سنة 2003 إلى مستوى 634 مليون دولار، ثم ارتفع إلى مستوى 882 مليون دولار سنة 2004 بفضل كذلك بيع الرخصة الثالثة لشركة الوطنية للإتصالات الكويتية.

-مما يؤكد الأثر الضعيف للحوافز الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، هو أن أغلب الحوافز الضريبية يمنحها الأمر رقم 01/03 ضمن النظام الإستثنائي، غير أن 2004 جاءت في معظمها ، 2002، تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في سنة2001 من قطاع الإتصالات، هذا القطاع الذي يعتبر السوق المحلي ومعدل نموه كمحرك أساسي له، 33.99 مليون ، وهذا ما تتوافر عليه الجزائر (قدر عدد السكان في الجزائر لسنة2005 نسمة وبمعدل نمو سنوي % 2.2 ودخل فردي مافتئ يتحسن من سنة لأخرى).

3-مدى اعتبار السياسة كمعوق للاستثمار في الجزائر:سنتناول في هذا الجزء من الدراسة مستوى العبء الضريبي في الجزائر، لأن الضريبة كما يمكن أن تكون عامل محفز للاستثمار الأجنبي المباشر قد تكون معوق له إذا كانت المعدلات الضريبية تتميز بالمغالات، ولأن الحافز يتزايد نحو التحول إلى العمل فى القطاع الموازي إذا كانت الأنشطة فى القطاع الرسمى تتعرض للمزيد من الضرائب، سوف نشير إلى حجم القطاع الموازي في الجزائر.

العبء الاستثمار في الجزائر :لقد خلص التحقيق الذي أجري في سنة 2005 ، والذي شمل 600 مقاولة (مؤسسة) إلى تحديد سلسلة من العوائق والمصاعب التي تعترض المستثمرين، والتي كان من بينها الثقل الضريبي(17) ، غير أنه يجب الإشارة إ لى أن عبئ الضريبة في الجزائر والذي يندرج ضمن مسار دولي نحو الانخفاض، كأحد أكثر الأعباء انخفاضا في البلدان الواقعة على ضفتي البحر المتوسط ، حيث يتراوح المعدل العادي للرسم على القيمة المضافة في هذه البلدان بين % 18 و % 25 ومعدل الضريبة المطبق على % (18).الشركات بين % 30 و40 ولكن المعدل المطبق على أرباح الشركات في الجزائر ورغم تخفيضه من % 30 إلى % 25 إلا أنه لايزال دون المعدل المطبق على المستوى العالمي الذي يتراوح بين % 15و % 20 مما يستدعي ضرورة الإصلاح.

حجم القطاع الموازي في الجزائر :حسب تقرير أصدره البنك العالمي بعنوان:قضايا ، ومن خلال المسح الذي شمل الجزائر أشار التقرير بأن نظام الإدارة العامة لسنة2006 هناك اثنتي عشر عاملا سلبيا يؤثر على بيئة الأعمال في الجزائر، كان من بين هذه العوامل منافسة القطاع الموازي الحادة، فقد أكدت الإحصائيات الرسمية أن القطاع الموازي في الجزائر يسيطر لوحده على 40 % من الكتلة النقدية المتداولة في السوق الوطنية، وهي نسبة مرتفعة جدا تؤكد عدم تحكم السلطات الاقتصادية في هذه الظاهرة نتيجة التساهل في معالجة هذا الملف، وبالتالي فإن الخسائر التي يسببها القطاع الموازي من خلال المنافسة غير الشرعية معتبرة جدا، وأن المنتجين الذين يعملون في إطار القانون يعانون فعلا وضعا مزريا غير مشجع على الإطلاق.

السياسة الجبائية في تحفيز الاستثمار

كانت محاولات الجزائر في تطوير قوانين الاستثمار تهدف إلى تهيئة المناخ الملائم للاستثمار، ومن ثم جذب المستثمرين الأجانب، حيث أن الاستثمار الأجنبي المباشر اليوم يختلف عن ما كان عليه في السابق (بعد الاستقلال) أين كان منحصرا أساسا في قطاع المحروقات.

وباعتبار أن الامتيازات الضريبية التي تمنحها الجزائر هي إحدى الوسائل التي ارتكزت عليها من أجل جلب الاستثمار الأجنبي في القطاعات خارج المحروقات خاصة، يأتي هذا الفصل للتعرف من جهة أولى على واقع وحصيلة الاستثمار الأجنبي المباشر، ومن جهة ثانية تطور السياسة الضريبية لجذب الاستثمار الأجنبي مع تقييم الحوافز على ضوء التجارب العالمية، ومن جهة ثالثة تقييم مردودية النظام الضريبي خلال الفترة (2000-2015). كل ذلك سيكون من خلال:

جدول رقم (02) مرونة الاستثمار المباشر بالنسبة لتغيرات معدل التضخم (2000-2002)

	2000	2001	2002
معدل التضخم (%)	0.34	4.23	1.42
معدل التغير (%)(1)	-87.12	1144.11	-66.4
معدل نمو الاستثمار المباشر الصافي (%) (2)	3.14	188.24	4.90
(2) / (1)	**-0.03**	**0.16**	**-0.07**

المصدر : وزارة المالية، المديرية العامة للدراسات والتنبؤ DGEP ، 2003 .المعامل (**2**) / (**1**): مرونة الاستثمار المباشر بالنسبة لتغيرات التضخم

يلاحظ من خلال الجدول أن درجة استجابة الاستثمار الأجنبي المباشر لتغيرات التضخم كانت قوية في السنوات من 91 إلى 94 وسنة 1998، حيث أن المعامل كان أكبر من الواحد الصحيح حيث نجد انه بين سنة 1990 و 1991ارتفع معدل التضخم بنسبة 44.87%، هذا أدى إلى نمو التضخم مقارنة ب 1991 حيث وصل إلى 22.32%، هذا ما أدى إلى ارتفاع الاستثمار المباشر بنسبة 144.3% ، وكذلك الشأن بالنسبة لسنة 1994.

يشير هذا التحليل إلى أنه في هذه السنوات كانت درجة الاستجابة قوية مما يدل على أن التضخم كان حاجزا أمام تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.

أما ابتداء من سنة 1995 إلى غاية سنة 2002، نجد أن درجة الاستجابة كانت ضعيفة مما يشير إلى أن تأثر الاستثمار الأجنبي المباشر بالتضخم وهو تأثر ضعيف، كما يلاحظ في هذه السنوات أن الارتباط كان سلبي، بحيث كلما انخفض معدل التضخم ارتفع الاستثمار الأجنبي المباشر، غير أن درجة الاستجابة هي ضعيفة.

ويعتبر التباين في النتائج بين الفترة الأولى والفترة الأخيرة من السنوات أنه في بداية التسعينات كان التضخم مرتفعا مما أعطى له أهمية كمحدد ضمن محددات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر، وبالتالي كان يعتبر مؤشرا سلبيا، لكن مع انخفاض هذا المعدل في السنوات الأخيرة نتيجة الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الجزائر تناقصت أهميته وتزايدت الأهمية النسبية للمحددات الأخرى لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر

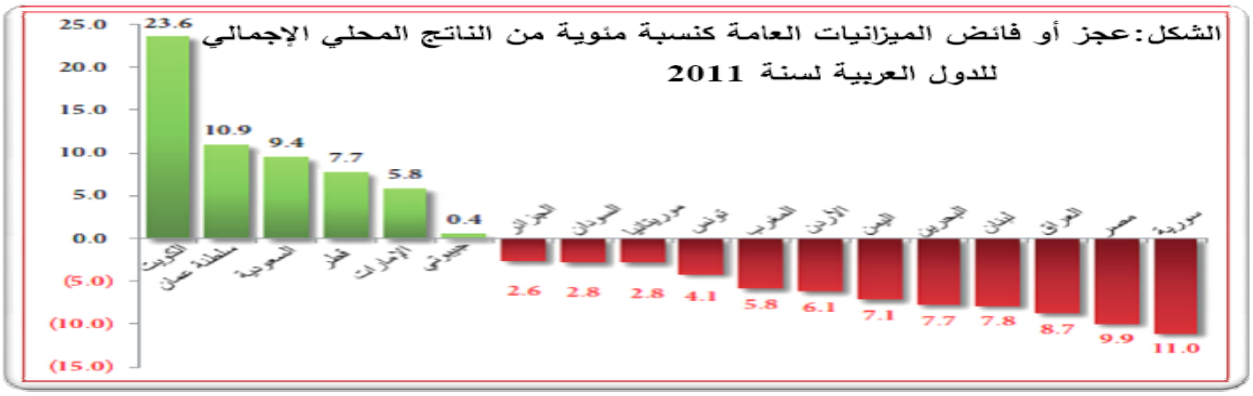

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2011، مرجع سابق، ص 71

تحديات النظام القانوني للاستثمار الجزائري و مصري

1.التحدي الأمني :الأساس في رأس المال سواء أجنبيا أو وطنيا، الحرص الشديد والجبن، فعملية اتخاذ القرار الاستثماري بضخ أموال خاصة في دول أخرى تحكمها عوامل كثيرة يأتي في مقدمتها أمن واستقرار هذه الدول حتى لا تتعرض استثماراته إلى أي مخاطر وبالتالي تزيد تكلفة التأمين عليها. وعلى الرغم من التحسن الملحوظ في الجانب الأمني فإنه ما زالت هناك عمليات نوعية تقوم بها الجماعات الإرهابية للفت الانتباه، والتأكيد على أن الوضع الأمني في مصر غير مستقر، رغبة منها في ضرب الاقتصاد المصري

سواء من خلال عمليات كبيرة تتم بالتحديد في منطقة شمال سيناء، أو من خلال عمليات صغيرة ومتفرقة بتفجير عبوات بدائية الصنع في مناطق حيوية داخل القاهرة والمحافظات، بالإضافة إلى استهداف المرافق العامة ومنها أبراج الكهرباء وخطوط السكك الحديدية.وهو تحدى تسعى الحكومة جاهدة للتغلب عليه ويبذل جنودها البواسل أرواحهم للحفاظ على امن مصر.

2.**التحدي الاقتصادي** : تتمثل أهم التحديات الاقتصادية التي تواجه الحكومة قبل استضافة المؤتمر الاقتصادي في سرعة إعادة هيكلة الاقتصاد، واتخاذ عدد من الإجراءات الإصلاحية التي بدأتها الحكومة من خلال تخفيض دعم المنتجات البترولية، مما أدى إلى خفض عجز الموازنة العامة بنحو 50 مليار جنيه في خطوة أشادت بها المؤسسات المالية الدولية ومنها صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي وعدد آخر من المؤسسات ساعد في تحسين ترتيب مصر في التصنيف الائتماني لأول مرة منذ فترة طويلة، ومن حسن الطالع ما حدث من انخفاض أسعار النفط عالميا بنسبة وصلت إلى 50 % مما سوف يساعد على خفض عجز الموازنة بمقدار 50 مليار جنيه أخرى.[8] يضاف إلى ذلك ما تقوم به الحكومة من خلال البنك المركزي المصري لضبط الأمور المتعلقة بسوق الصرف والعمل على الحد من الفارق بين السعر الرسمي للدولار والسعر في السوق السوداء، حيث إن المستثمرين الأجانب لا يمكن أن يقوموا بضخ أموالهم في استثمارات داخل اقتصاد به سعرين للدولار سعر رسمي وآخر سعر في السوق السوداء بفارق كبير، ولعل ما قامت به السلطات المصرية ممثلة في البنك المركزي خاصة قرار وضع حد أقصى للإيداع اليومي للدولار من قبل الأفراد يتمثل في 10آلاف دولار للفرد يوميا و 50 آلف دولار شهرياً، كان قرارا موفقا وجّه ضربة قوية إلى أباطرة السوق السوداء وادي إلى ثبات نسبي لسعر الجنيه مقابل الدولار.

3.**التحدي التشريعي والتنظيمي** :تتمثل أهم التحديات التشريعية في ضرورة تعديل قانون الاستثمار أو إصدار قانون جديد على أن يتضمن التأكيد على احترام الدولة لعقودها وإنفاذها، وعدم حماية الغش والفساد، وعلى عدم جواز تأميم أو مصادرة المشروعات وضوابط نزاع ملكيتها، كما لابد من احتوائه على ضوابط إصدار القرارات التنظيمية للمشروعات الاستثمارية. إنشاء كيان موحد وتحديد اختصاصاته وتشكيل واختيار العاملين بدقة، مع ضرورة وضع دليل الإجراءات الخاصة بالموافقات والتصاريح والتراخيص، وقائمة شروط خاصة لكل نوع من المشروعات وتلقي الاستثمارات والإجابة عليها. وتعد مسألة البضائع للمنطقة الحرة وما يتعلق بها من إجراءات من الموضوعات الضرورة التي يجب أن يتعرض لها القانون الجديد بالتفصيل وبشكل محدد لكافة الإجراءات والقواعد التي تحكم العمل داخل المنطقة الحرة ومنها المتعلقة بالخضوع للضريبة الجمركية، بإجراءات الفحص الجمركي.[9] وبالإضافة إلى ذلك لا بد من تناول" اللجنة الوزارية لفض منازعات الاستثمار " وتشكيلها، واختصاصات اللجنة، ونصاب الحضور واتخاذ القرارات، ومواعيد إصدار.

خاتمة:

إن الحوافز السياسية الممنوحة من طرف الجزائر ضعيفة بالمقارنة مع دولة تونس و مصر ، وحتى العبء الضريبي و الجبائي على المؤسسة الجزائرية رغم أنه منخفض على ما هو سائد في الدول الواقعة على ضفتي البحر المتوسط

إلا أنه مرتفع عن المستوى العالمي على الأقل من ناحية الضرائب المفروضة على أرباح الشركات، بالإضافة إلى الحجم الكبير للقطاع الموازي في الجزائر، وبالتالي فإن دور الحوافز الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لم يبلغ هدفه ويأتي بثماره في الجزائر، وهذا ما يستدعي تحسين المناخ الاستثماري وتوجيه الحوافز الضريبية نحو قطاعات معينة ذات مزايا تنافسية، وتخفيض المعدلات الضريبية، والسعي نحو إبرام المزيد من الاتفاقيات الثنائية لمنع الازدواج الضريبي، وكذلك تسريع الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

التوصيات- :

من أجل تعزيز الايجابيات التي يمكن أن تتحقق نتيجة تقديم الحوافز وانسجاما مع ما يقتضيه الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر نوصي بما يلي:

1-ضرورة تقديم مزيد من الحوافز السياسية لأن ما هو مقدم حاليا مازال مرتفعا مع ما هو سائد على المستوى العالمي.

2-ضرورة توحيد الاتفاقيات السياسية بين الجزائر وبقية شركائها خاصة الواقعة على ضفة البحر المتوسط لمنع الازدواج الضريبي من جهة وحتى يتمكن اقتصادها من الاندماج بسهولة في الاقتصاد العالمي من جهة أخرى.

3-تشجيع الاستثمارات العربية المباشرة لأنها الأقرب إلى التفاعل معها خاصة التي لها نفس المؤشرات الاقتصادية مع الجزائر.

4-توجيه الحوافز الضريبية نحو القطاعات التي تتميز بمزايا تنافسية.

الهوامش:

1. زياد رمضان،مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي،عمان : دار وائل.

2. زينب حسين عوض الله وآخرون الاقتصاد السياسي، مصر: دار الجامعة الجديدة للنشر، 2000.

3. طاهر حيدر جردان،مبادئ الاستثمار،عمان: دار المستقبل للنشر والتوزيع،1997.

4.عبد الله المالكي، استراتيجية تشجيع الاستثمارات الخارجية في الأردن،ط1, الاردن،1974.

5. محمد صالح الحناوي، أساسيات الاستثمار في الأوراق المالية،ط2، مصدر الدار الجامعية 1937.

6. مد بوتين،المحاسبة العامة للمؤسسة ،ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر،1991.

7. مراد بلكعيات،منح الامتياز للاستثمار الصناعي في التشريع الجزائري،أطروحة دكتوراه،بسكرة : كلية الحقوق والعلوم السياسية،2015.

8.مرتضى حسين إبراهيم السعدي،النظام القانوني لشركات الاستثمار المالي،ط1,لبنان منشورات الحلبي ،2001.

منصور الزينا، آليات تشجيع وترقية الاستثمار كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية،أطروحة دكتوراه،جامعة الجزائر :كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير ،2006.

9.منى فدرز ،اصلاح سياسة الاستثمار في القطاع الخاص في الجزائر دراسة حالة فرع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار_ بسكرة_ (2002_2013), مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، جامعة بسكرة: العلوم السياسية ،2014_2015.

* البريد الالكتروني للباحث المرسِل: ghessieraicha17 @gmail.com

[1]- مرتضى حسين إبراهيم السعدي،2001,ص 20

[2]- عبد الله المالكي،1974,ص12

[3]-مرتضى حسين ابراهيم السعدي،مرجع سابق الذكر ص 30_ 31

[4]-مرتقي حسين ابراهيم السعدي المرجع نفسه،ص31ص_32

[5]- منى فدرز،2014_2015,ص13_14

[6]-منصور الزينا،2006ص34

[7]- زينب حسين عوض الله وأخرون، 2000ص 107

[8]-للاطلاع على تفاصيل أكثر حول صندوق دعم الاستثمار راجع :المرسوم التنفيذي رقم(06-417) المؤرخ في 22نوفمبر 2006الصادر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ،العدد74،المؤرخة في 22نوفمبر2006.

[9]-للاطلاع على تفاصيل أكثر حول صندوق دعم الاستثمار راجع :المرسوم التنفيذي رقم(06-417) المؤرخ في 22نوفمبر 2006الصادر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ،العدد74،المؤرخة في 22نوفمبر2006.

References

Ziad Ramadan, Principles of Financial and Real Investment, Amman: Dar Wael.

Zainab Hussein Awad Allah and others, Political Economy, Egypt: New University Publishing House, 2000.

Taher Haider Jardan, Principles of Investment, Amman: Dar Al-Mustaqbal for Publishing and Distribution, 1997.

Abdullah Al-Maliki, Strategy for Encouraging Foreign Investments in Jordan, 1st edition, Jordan, 1974.

Muhammad Salih al-Hinnawi, Fundamentals of Investing in Securities, 2nd Edition, University House Source 1937.

D. Putin, General Accounting for the Corporation, University Press Office, Algeria, 1991.

Mourad Belkaiat, Granting Franchise for Industrial Investment in Algerian Legislation, PhD thesis, Biskra: Faculty of Law and Political Science, 2015.

Mortada Hussein Ibrahim Al-Saadi, The Legal System for Financial Investment Companies, 1st Edition, Lebanon, Al-Halabi Publications, 2001.

Mansour Al-Zeina, Mechanisms to encourage and promote investment as a tool for financing economic development, PhD thesis, University of Algiers: Faculty of Economics and Management Sciences, 2006.

Mona Feders, Investment Policy Reform in the Private Sector in Algeria, Case Study of the National Agency for Investment Development Branch_ Biskra_ (2002_2013), a memorandum for obtaining a master's degree in political ,science, University of Biskra: Political Science